Document: EB 2012/LOT/P.13
Date: 9 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

من أجل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Benoit Thierry
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية بتوفير التمويل التكميلي المقترح في شكل قرض ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية، كما هي واردة في الفقرة 16، وعلى التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية مِنحة المشروع، كما هي واردة في الفقرة 12.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

أولا – الخلفية

1- أنشئ صندوق التخفيف من وطأة الفقر كوسيلة إنمائية يستخدمها المجتمع المحلي من أجل التصدي لمشاكل الفقر الريفي والإقصاء الاجتماعي المترابطة. وفي أبريل/نيسان 2004، قدَّمت المؤسسة الدولية للتنمية مِنحة قدرها 15 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقرة – المرحلة الأولى. وصمِّم هذا المشروع على أساس تجريبي في ست مقاطعات اختيرت على أساس مؤشر التنمية البشرية وموقعها الجغرافي وما إذا كانت المناطق متأثرة بالنزاع. وبعد استكمال المرحلة التنظيمية الأولى للمشروع، تسارعت وتيرة التنفيذ استجابة للطلب الأكبر من المتوقع – والمتزايد باستمرار– من المجتمعات المحلية الريفية. وبعد إحلال السلام والتوصل إلى الاتفاقات بين الأطراف السياسية، كان هناك التزام جديد بالتصدي لانعدام المساواة وتفشي الفقر في البلاد. ويستخدم مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية نفس آليات الاستهداف ونفس معايير المستفيدين المستخدمة في المرحلة الأولى، ولكنه يوسِّع نطاقه على الصعيد الوطني بأسلوب مرحلي بحيث يزداد عدد المقاطعات التي يشملها المشروع بمعدل 15 مقاطعة سنوياً.

2- وبدأ الصندوق في دعم المرحلة الثانية للمشروع في عام 2007. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على المشروع في 13 ديسمبر/كانون الأول 2007 بتمويل قدره 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون (بما يعادل 4 ملايين دولار أمريكي). وكان الهدف الإنمائي للمرحلة الثانية من المشروع هو تحسين الأحوال والسبل المعيشية لفقراء الريف وتمكينهم، مع توجيه اهتمام خاص للمجموعات المستبعدة تقليدياً بسبب الجنس أو العرق أو الطائفة أو الموقع. وتعزز المرحلة الثانية من مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر التحسينات في البنية الأساسية وأنشطة إدرار الدخل وزيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تخص المجتمع المحلي. ويجري توفير فرص العمل من خلال أنشطة إدرار الدخل والهياكل الأساسية المجتمعية.

3- وبالنظر إلى ما حققه المشروع من أداء ناجح سواءً في النواحي المالية أو التقنية من خلال وصوله إلى الفئات المستهدفة ورفع مستويات الدخل وتحقيق الرفاه لهم فقد وافق البنك الدولي على مخصص إضافي بمبلغ 65 مليون دولار أمريكي تستكمل بتمويل قدره 10 ملايين دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع لبرنامج الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية. وتزامن ذلك مع تمديد تاريخ إنجاز المشروع حتى 30 يونيو/حزيران 2014 وتمديد تاريخ إغلاق المِنحة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2014.

ثانيا – المسوّغ والأساس المنطقي

4- في هذا السياق الذي يشهد إنجازات هائلة على الصعيد العالمي، يكمن التحدي الرئيسي أمام صندوق التخفيف من وطأة الفقر خلال السنوات المقبلة في ضمان استدامة الفوائد المتحققة للفئات المستهدفة. ويبحث البنك الدولي تمويل مرحلة ثالثة وأخيرة (2013–2016) لدعم توسيع نطاق هذا الصندوق ليشمل البلد بأكمله والتمهيد أيضاً لإدماج المشروع في المؤسسات والآليات الحكومية.

5- وفي هذا الصدد، سيستخدم التمويل التكميلي المقترح من الصندوق لتمويل الأنشطة التي كانت مقررة في البداية. وسوف يقدِّم الدعم لتعزيز استدامة إنجازات صندوق التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الرئيسية الأربع التي حُددت معاً بأنها تمثل المجموعة المستهدفة: (1) *المؤسسات المجتمعية*: لا تزال مجموعة المنظمات المجتمعية التي أنشأها صندوق التخفيف من وطأة الفقر تعتمد اعتماداً كبيراً على المنظمات الشريكة لمساعدتها في تحقيق أهدافها. ويلزم اتباع نهج منظم لتعزيز استقلالية المنظمات المجتمعية من خلال تقليص المساعدات تدريجياً والاندماج في تعاونيات وشبكات أو مشروعات صغيرة، ومن خلال تعزيز الصلات بالهيئات العامة المحلية ومقدمي الخدمات على المستوى المحلي؛ (2) *الصلات بالأسواق*: تتسم أنشطة إدرار الدخل بالتنوع الكبير ولا تراعي كثيراً الطلب خارج الأسواق المحلية. وحفاظاً على استمرارية زيادة الدخل، يحتاج أعضاء المنظمات المجتمعية إلى معلومات أفضل عن الأسواق من أجل زيادة مجموعات الإنتاج وإقامة أعمال تجارية استجابة لطلب السوق والوصول إلى الأسواق المجزية. وأقر صندوق التخفيف من وطأة الفقر مؤخراً نهجاً عملياً جديداً لتنمية المناطق تحقيقاً لهذا الغرض؛ (3) *الوصول إلى الخدمات المالية*: يتدنى متوسط معدل سداد أموال الصناديق المتجددة إلى 76 في المائة، كما ينخفض متوسط سعر الفائدة إلى 6 في المائة. وعلاوة على ذلك فإن صغر حجم العضوية وانخفاض حجم النشاط التجاري وشُح الأموال الداخلية وضآلة القدرة الإدارية يحد من فرص معظم المنظمات المجتمعية في تحقيق استدامة الصناديق المتجددة. وتحتاج المنظمات المجتمعية إلى تحسين إدارة صناديقها المتجددة من أجل الحيلولة دون تآكل الأموال، وإن كان لا بد من تكميل تلك الجهود عن طريق تكوين صلات أقوى مع مؤسسات مالية مستدامة في قطاع التعاونيات أو القطاع المصرفي؛ (4) *الاستهداف:* لا تستفيد بعض المجتمعات المحلية المهمشة (التي تمثل زهاء 2 في المائة من السكان المستهدفين) من خدمات المشروع بسبب عوامل ثقافية اجتماعية مميزة. وسوف تُتخذ تدابير خاصة للوصول إلى تلك الفئة المستهدفة المحددة من خلال استراتيجية جديدة طُبقت مؤخراً في صندوق التخفيف من وطأة الفقر.

6- وسوف يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تحقيق استدامة إنجازات صندوق التخفيف من وطأة الفقر عن طريق إنشاء نظام لإدارة المعرفة من أجل تجميع وتحليل الممارسات السليمة في المناطق الأربع المحددة أعلاه، وتشجيع توسيع نطاقها على امتداد فترة المشروع باستخدام مجموعة من وسائل تقاسم

المعرفة. وسوف يدعم الصندوق أيضاً إتاحة فرص مستدامة تمكن المنظمات المجتمعية وأعضاءها من الوصول إلى الموارد المالية من خلال تعزيز قدرة تلك المنظمات على إدارة صناديقها المتجددة بفعالية والاتصال بالقطاع المالي الرسمي. وبالرغم من صغر حجم مساهمة الصندوق، من المتوقع أن يضيف التصميم المقترح قيمة واضحة إلى صندوق التخفيف من وطأة الفقر عن طريق وضع النُهج وبناء القدرات واستحداث الأدوات التي ستدعم عمليات توسيع النطاق، وسيشمل ذلك أيضاً المناطق الجديدة التي ستغطيها تدخلات صندوق التخفيف من وطأة الفقر.

ثالثا – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

7- سيواصل المشروع الاحتفاظ بالحسابات والسجلات وفقاً للممارسات المحاسبية الملائمة. وسوف يؤخذ بالممارسات المعمول بها في مشروعات الصندوق الأخرى المنفذة في نيبال باستخدام نظام المحاسبة بالقيد المزدوج. ولذلك سيتقيَّد المشروع بالنظام المحاسبي لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وسيحتفظ بدفتر أستاذ منفصل وسجل لرصد نفقات المشروع حسب الفئة أو مكون المشروع أو مكونه الفرعي أو نشاطه.

8- **تدفق الأموال.** سيُفتح حساب خاص تكميلي في مصرف مقبول للصندوق يوجه من خلاله التمويل التكميلي.

9- **مراجعة الحسابات.** يشترط الصندوق مراجعة حسابات المشروع الموحَّدة وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات المقبولة للصندوق وخطوطه التوجيهية بشأن مراجعة حسابات المشروعات، على أن تتم مراجعة الحسابات على يد مراجعين مستقلين يقبلهم الصندوق.

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله

10- يقدَّر مجموع تكاليف المشروع الإضافية (التمويل التكميلي) بنحو 11.26 مليون دولار أمريكي. وسيشترك في تمويل ذلك المبلغ كل من نيبال (بمبلغ يصل إلى 1.26 مليون دولار أمريكي تغطي الضرائب والرسوم) والصندوق. وسوف يقدِّم الصندوق تمويلاً إضافياً على امتداد السنوات الخمس المقبلة (2013–2017) رهناً بموافقة المجلس. وبالنظر إلى مركز نيبال في إطار القدرة على تحمل الديون، ستقدم نسبة 50 في المائة من التمويل التكميلي في شكل قرض و50 في المائة في شكل منحة. وسوف تعادل قيمة القرض 3.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (5 ملايين دولار أمريكي تقريباً) وستعادل مِنحة إطار القدرة على تحمل الديون 3.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (5 ملايين دولار أمريكي تقريباً) بما مجموعه 6.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي). وستُمنح شروط إقراضية تيسيرية للغاية وسيتحمَّل رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة سنوياً لمدة 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات.

11- وسوف يخصص التمويل التكميلي لفئات النفقات التالية: (1) بناء القدرات والمساعدة التقنية (6.8 في المائة)؛ (2) الصناديق المتجددة (17.8 في المائة)؛ (3) التدريب وحلقات العمل (59.9 في المائة)؛ (4) المعدات (2.7 في المائة)؛ (5) تكاليف التشغيل (4.4 في المائة)؛ (6) نفقات غير محددة (8.4 في المائة).

خامسا – التعديلات المقترحة على اتفاقية مِنحة المشروع

12- ستعدَّل اتفاقية التمويل الحالية، بما فيها الجدول 1 والجدول 2، كي تعبِّر عن التمويل التكميلي والتغييرات الأخرى المطلوبة بمجرد الحصول على موافقة المجلس التنفيذي. وتشمل التعديلات تمديد تاريخ إنجاز المشروع حتى 30 يونيو/حزيران 2017 وتمديد تاريخ إغلاق التمويل حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ولن ينطوي هذا التمويل التكميلي على أي تعديل في وصف المشروع، وسيستخدم لتمويل الأنشطة المقررة في الأصل.

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

13- سيشكل تعديل اتفاقية مِنحة المشروع بين جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية والصندوق الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل التكميلي المقترح إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

14- ونيبال مخوَّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

15- وإني مقتنع بأن التمويل التكميلي المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

سابعاً – التوصية

16- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدِّم الصندوق إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته ثلاثة ملايين ومائتي وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 250 3 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدِّم الصندوق إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية مِنحة تكميلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة ثلاثة ملايين ومائتي وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 250 3 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية